تهديد السيـــادة الغذائية فـــي تونـس

دعـم الفلاحة الربحية وتهميش الفلاح الصغير

منير حسين ومحمد قعلول . فرع المنتدى بالمنستير

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي في تونس من أهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد ويساهم بنسبه 10% في الناتج الداخلي الخام وهي نسبة تعتبر متدنية نظرا للمشاكل والصعوبات الكبيرة التي تعيشها المنظومة الفلاحية منذ الاستقلال. وبالرجوع إلى السياسات المتبعة من قبل الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، نلاحظ انه تم الاعتماد على ثلاث استراتيجيات مختلفة انطلاقا من مرحلة **التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي** بعد الاستقلال والعمل على تلبية الحاجيات المحلية ومحاولة الترفيع في اليد العاملة إلى أن وصلت إلى 80% من إجمالي اليد العاملة في تونس.

ومن ثم تم تبني التجربة التعاضدية بداية الستينات لتحقيق الأمن الغذائي لكنها لم تصمد طويلا. وفي بداية السبعينات، ومع تبني التوجه الليبرالي للدولة، تم العمل على تطوير قطاع الفلاحة من خلال تشجيع الاستثمار واعتماد صندوق التعويضات للفلاحين، إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل نظرا لتغول الفلاحين الكبار وأصحاب المستغلات الكبيرة وتراكم ديون صندوق التعويضات. وفي أواخر الثمانينات تم الاعتماد على برنامج الإصلاح الهيكلي (PAS) من اجل الحد من تراكم ديون المساعدات ومزيد تشجيع الاستثمار الخاص ومنح عديد الامتيازات للمستثمرين

والتفويت في المشاريع الفلاحية الكبرى للخواص وتشجيع الاستثمار الخارجي ودفع الفلاحين لدخول سوق التوريد (زيت الزيتون، القوارص، التمور) والتخلي تدريجيا عن الزراعات الكبرى التقليدية (القمح، السكر) والتي كانت تمثل قوام السيادة الغذائية.

ومنذ اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي والدفع نحو الخوصصة في الاستثمار، استشرى الفساد في القطاع الفلاحي خاصة مع مزيد سيطرة المافيات على مسالك الإنتاج والتوزيع وتخلي الدولة التدريجي عن دورها في ترسيخ مفهوم السيادة الغذائية والتكريس الممنهج لمبدأ التبعية الغذائية.

1. لمحة عامة عن القطاع الفلاحي في تونس

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد وتحقيق مبدأ السيادة الغذائية ويساهم التنوع الكبير في المناخ التونسي في امتداد الأراضي الفلاحية على مساحة 10 مليون هكتار، 5 مليون منها قابلة للزراعة. كما تشغل الفلاحة ما يقارب 16.3 %من اليد العاملة أي ما يقارب 1.5 مليون شخص وتشهد هذه النسبة تقلصا واضحا ومستمرا بعد ان كانت تقارب 80 %من اليد العاملة بعد الاستقلال.

وبلغت قيمة الاستثمارات الفلاحية في تونس حوالي 1460 مليون دينار سنة 2017 أي ما يقارب 8 %من إجمالي الاستثمار في تونس. أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في مجموع الصادرات فهي متغيرة من سنة إلى أخرى و مرتبطة ارتباطا وثيقا بموسم زيت الزيتون حيث تتراوح بين 8 %و11 % . ومن أهم الصادرات زيت الزيتون بنسبة 33 %تليه التمور بنسبة 18 %ومنتجات الصيد البحري ب 11 %.

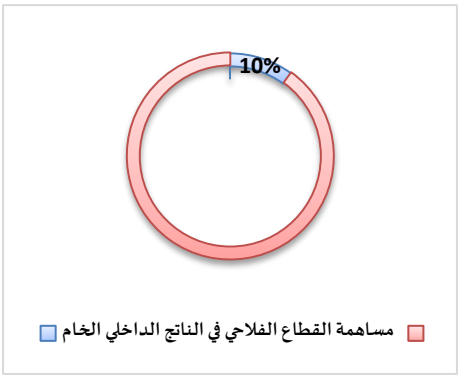

مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام سنة2018

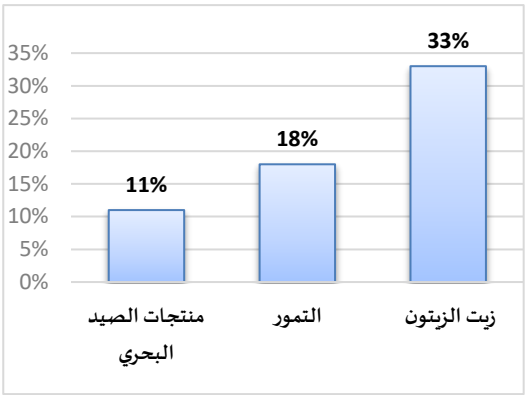

أهم الصادرات للبلاد التونسية سنة 2018

وبالرجوع لواردات القطاع الفلاحي والتي تعكس المنتجات التي تسجل الدولة نقصا في انتاجها أو تعرف مشاكلا على مستوى سلسلة الإنتاج والتوزيع، نرصد أرقاما خطيرة تكشف أن تونس تعتمد على الواردات لتوفير حاجياتها من بعض المواد الأساسية في الوقت الذي لا تغطي فيه قيمة الصادرات الفلاحية سوى ثلث الواردات. ومن أهم المنتجات الموردة سنة 2018الحبوب بنسبة 40 %والزيوت النباتية ب 9.41 % والسكر ب 8.4 %.

أهم المنتجات الموردة للبلاد التونسية سنة 2018

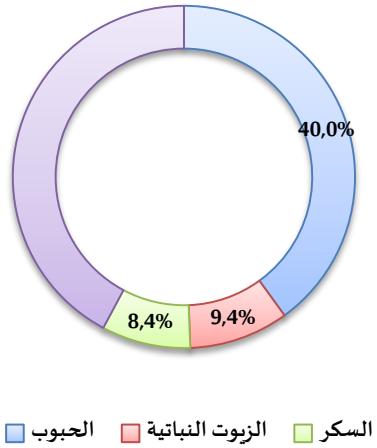

ولا ترجع صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي الى الموارد المتاحة من حيث مساحة الأراضي، الموارد المائية المتوفرة أو المساحات السقوية ولكن سياسات الدولة المتبعة والتي أدت الى تهميش الفلاحين وترجيح كفة المرابيح في خزينة الدولة على مورد رزقهم وظروف ممارستهم للنشاط الفلاحي، قادت القطاع الفلاحي الى عجز في تحقيق التوازن وضمان انتاج وانتاجية جيدة وكافية بالنظر الى الحاجيات.

أما الأراضي السقوية فتبلغ مساحتها حوالي 470 ألف هكتار وتمثل أقل من 10 %من المساحات الصالحة للزراعة في تونس. وعلى الرغم من مردوديتها العالية إلى أنها تستهلك الكثير من الموارد المائية، حيث أن الفلاحة السقوية تستحوذ بمفردها على 80% من الموارد المائية المتوفرة.

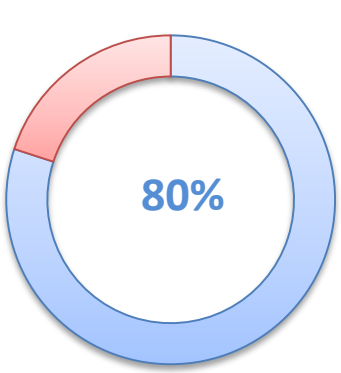

نسبة الموارد المائية المستهلكة في الفلاحة السقوية

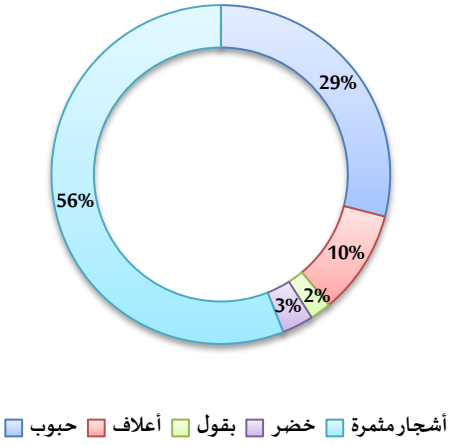

توزيع الأراضي الفلاحية حسب نوع المستغلات

ويحتل الانتاج الحيواني اضافة الى الانتاج النباتي موقعا مهما في الاقتصاد الفلاحي حيث أمن سنة 2017 333 ألف طن من اللحوم منها 17% لحوم أبقار و15% لحوم أغنام و63% لحوم دواجن و3% لحوم ماعز و2% لحوم مختلفة. كما وفر قطاع الالبان 1450 ألف طن سنة 2017 وذلك رغم الصعوبات العديدة التي يعرفها هذا القطاع من غلاء للعلف وغيره.

الانتاج الحيواني من اللحوم سنة 2017

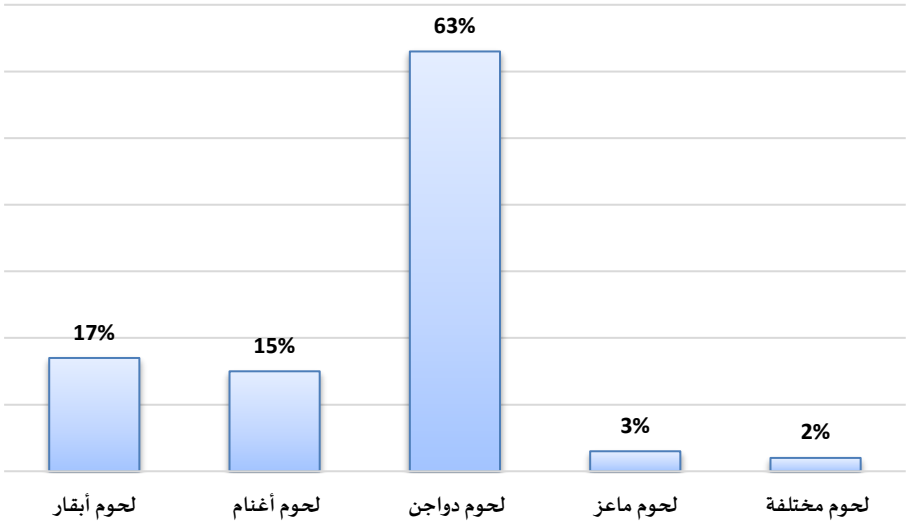

وعلى الرغم من كل هذه الأرقام، يشهد الميزان التجاري الغذائي عجزا متفاوتا ويساهم في حدود 8.7% من عجز الميزان التجاري ككل.

2. مشاكل القطاع الفلاحي في تونس

❖ أهم المراحل التي ميزت السياسات الفلاحية

مر القطاع الفلاحي بتونس بعديد التغيرات وتم وضع عدة استراتيجيات وبرامج فلاحية وذلك حسب الاختيارات السياسية في البلاد وأيضا بالنظر لتطور منظومات الإنتاج والتوجهات الاقتصادية في العالم. ومثلت فترة ما بعد الاستقلال مرحلة بناء القطاع الفلاحي القومي عن طريق دعم أصحاب الأراضي الفلاحية بتجهيز المناطق السقوية والعمل على إيصال الماء لجميع الفلاحين ودفعهم لمزيد الإنتاج وذلك من اجل توفير الحاجيات الفلاحية في تونس وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومنذ بداية الستينات، ومع التوجه الاشتراكي لأحمد بن صالح، اتجهت الدولة نحو تركيز التعاونيات الفلاحية التي مثلت محاولة لتجميع العديد من الفلاحين الصغار لإنشاء منظومة فلاحية قوية. ولكن

سرعان ما لاقت هذه التجربة معارضة كبيرة وباءت بالفشل نتيجة إصرار أصحاب الأراضي الكبيرة والنافذين في القطاع الفلاحي على خوصصة القطاع مع سيطرة الدولة على جميع الانتاجات الحيوية. ومكنت التجربة التعاضدية في بداياتها من انشاء حوالي 1760 تعاضدية فلاحية سنة 1969 تمسح أكثر من 4 مليون هكتار.

وفي بداية السبعينات غيرت الدولة التونسية استراتيجيتها بالكامل في القطاع الفلاحي عن طريق الدفع نحو تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم المساعدات والامتيازات للمستثمرين لمحاولة النهوض بالفلاحة. ولكن مع التراكم الكبير للديون بصندوق التعويضات، فشلت هذه السياسة المعتمدة وتوجهت الدولة لبرنامج الإصلاح الهيكلي (PAS) بدعم من البنك الدولي. وتعتبر هذه الفترة بفترة الإصلاح وتخلي الدولة عن دورها الراعي عن طريق الحد من المساعدات ودعم الاستثمار الخاص والتنازل على الأراضي الحكومية. وتم في نفس الفترة إنشاء منظومة الإرشاد الفلاحي لمزيد توعية الفلاحين ومساعدتهم وتأطيرهم خاصة أن نسبة الأمية في القطاع الفلاحي مرتفعة جدا.

ومع توقيع اتفاقية التبادل الحر الثنائية ومتعددة الأطراف في 2004، تطورت موارد القطاع الفلاحي خاصة مع ظهور عديد المجامع الفلاحية. إلا أن هذه الاتفاقية ساهمت أيضا في تفقير الأراضي الفلاحية من العاملين خاصة مع موجة نزوح سكان المناطق الريفية إلى المدن الحضرية على إثر الدعم الحاصل في القطاع الصناعي على حساب المنظومة الفلاحية.

❖ مشاكل المنتجات الفلاحية الأساسية

تعتبر مشاكل القطاع الفلاحي عديدة ومركبة فمنذ تحرير السوق الدولية والدفع الكبير للقطاع الصناعي ونقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتوجه أصحاب الأراضي للقطاع الصناعي في المناطق الحضرية، برزت عديد المشاكل أدت إلى تراجع مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام مقابل ارتفاع العجز التجاري الفلاحي. وتتمثل

أهم مشاكل القطاع الفلاحي في انهيار منظومات الإنتاج للقطاعات الحيوية من حبوب، سكر وحليب.

الحبوب

مع تكثيف استغلال الأراضي وتشجيع الزراعات الموجهة للتصدير ودعم انشاء المناطق السقوية، شهد قطاع الحبوب تراجعا في دعم الدولة للفلاحين ووسائل الإنتاج مع الاستغناء التدريجي عن البذور الأصلية والتوجه نحو استعمال البذور المهجنة. ويمثل هذا التوجه تخليا ممنهجا عن البذور الاصلية على غرار الأصناف "كريم" و"رزاق" ذات التأقلم الجيد مع مناخ وتربة البلاد والمقاومة للآفات ودفع الفلاحين نحو استغلال البذور الأجنبية بدعوى انتاجيتها العالية وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار ما تحمله من مخاطر على المحاصيل.

كما يعاني قطاع الحبوب من نقص المياه نتيجة سوء التصرف وحوكمة الموارد المائية بالإضافة الى ضعف مجهودات تثمين نتائج البحث العلمي للنهوض بالقطاع وعدم الإحاطة الكافية بالفلاحين من طرف خلايا الارشاد الفلاحي.

السكر

مع انطلاق مرحلة التحديث بالنسبة للقطاع الفلاحي في بداية السبعينات والتوجه نحو الزراعات الموجهة للتصدير، بدأ مشروع التخلي عن زراعه السكر والحبوب بدعوى مردوديتها الاقتصادية الضعيفة مقارنة بكلفة الإنتاج ومحاولة إبراز أن تكلفة استيراد هذه المادة أقل من إنتاجها. وفي بداية التسعينات تم التخلي نهائيا عن زراعه السكر في تونس مما جعل الاستهلاك المحلي متأتيا من التوريد بنسبة 100%. وقد انطلقت قبل الثورة بعض المحاولات لإرجاع إنتاج هذه المادة ولكنها بقيت بمحاولات بسيطة. وفي سنه 2012 انطلقت إعادة الإنتاج ولكن بنسق بطيء وضعيف وذلك نتيجة اللوبيات الموردة للسكر والتي ما فتئت تدفع بكل ثقلها لمحاولة التصدي لعودة الإنتاج.

الحليب

عرفت منظومة إنتاج الحليب في تونس عديد الأزمات والمشاكل ليس فقط على الفلاحين ومنظومة الإنتاج بل أيضا على المستهلك بصفة مباشرة، وأصبحت أزمة قطاع الحليب تهدد مورد رزق أكثر من 112 ألف مربي أغلبهم من صغار المربيين. وتعود هذه الأزمة إلى نقص رؤوس الأبقار في تونس نتيجة لتهريبها إلى بلدان الجوار وغياب سياسة واضحة من قبل الدولة لمعالجة هذا المشكل بالإضافة الى غياب تثمين الحليب في فترات وفرة الإنتاج والاخلالات على مستوى مرحلة التجميع مما يؤدي إلى تكرر مشهد سكب الحليب في الشوارع من طرف المربين كل سنة نظرا لاستحالة استيعاب كل الكمية المنتجة من قبل مراكز تجميع الحليب. كما يعود هذا المشكل إلى نقص في كمية الأعلاف بالإضافة إلى غلاء أسعارها خاصة خلال المواسم الجافة التي يضطر فيها المربي إلى زيادة كمية الاعلاف المقدمة للأبقار بسبب فقر المراعي الطبيعية. كما يمثل احتكار الاعلاف من قبل كبار المربين والشركات الموردة للأعلاف من أهم معضلات قطاع تربية المواشي.

سكب الحليب من قبل المنتجين أمام وزارة الفلاحة. 19 أوت 2020

وبالنظر لمساهمة قطاع الألبان في الإنتاج الفلاحي التي تمثل 11% من قيمة الإنتاج الفلاحي و 7% من قيمة الصناعات الغذائية، وجب على الدولة وضع استراتيجيات واضحة للنهوض بهذا القطاع لعل من أهمها المسك بمسالك الإنتاج والاستيراد والتوزيع للأعلاف وحث الفلاحين الصغار على الاندماج والتنظم في شكل تعاونيات.

تدل أهم مشاكل الفلاحة في تونس على انهيار كامل لمنظومة الإنتاج الفلاحي من إنتاج نباتي وإنتاج حيواني جراء السياسات والخيارات الفاشلة التي تعتمدها الحكومات المتعاقبة في إدارة هذا القطاع الحيوي الذي يمثل شريان الاقتصاد الوطني والضامن للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وتبقى محاولات حلحلة ملف الفلاحة في تونس مرهونة بعناصر معرقلة من أهمها لوبيات الفساد من رجال أعمال وسياسيين يسيطرون على القطاع الفلاحي ويحققون أرباحهم على حساب الفلاح والمربي الذين يصارعان من أجل انقاذ مورد رزقهم والمواطن ضحية غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية من خضر وغلال ولحوم.

وبرزت في السنوات الأخيرة عديد التحركات الاجتماعية المطالبة بتأهيل القطاع الفلاحي ورد الاعتبار للفلاح ووقف نزيف الفساد والاحتكار الذي ينخر هذا القطاع. ومن أهم الدوافع لهذه التحركات غياب الرقابة من قبل الدولة ونقص الدعم بالنسبة للفلاحين الصغار مقابل احتكار الأعلاف والأدوية من قبل كبار الشركات المستوردة وتفشي الاحتكار من قبل كبار المنتجين والمستوردين الذين لم يتوانوا في السنوات الأخيرة عن استيراد شحنات بذور فاسدة تحمل عديد الأمراض مما أثر بشكل واضح على المردودية الإنتاجية في القطاع الفلاحي. وكانت صفقة القمح الفاسد آخر هذه العمليات التي صدمت الرأي العام حيثتم استيراد شحنة قمح قديمة من أوكرانيا عن طريق ميناء سوسة وكشفت هذه القضية موظفة في وزارة الصحة "نوال المحمودي" على مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض المواقع الإعلامية بعد تفطنها إلى أن الشحنة القادمة فاسدة ولا تصلح للاستهلاك. وقدرت الكمية المستوردة بحوالي 250 طن.

ورفضت نوال المحمودي الموافقة على إدخال هذه الشحنة مما جعلها تتعرض إلى شتى أنواع الهرسلة في محاولة لإسكاتها.

ويبقى مصير هذه القضية غامضا خاصةً مع محاولات المتورطين فيها إخفاءها عن الرأي العام والتملص من المحاسبة.

3. الحركات الاجتماعية المرتبطة بالقطاع الفلاحي

واجه القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات برزت في الاحتجاجات الكبيرة للفلاحين ورغم اختلاف مطالبهم من الحق في مياه الري، الحق في الأدوية والأعلاف، منع التوريد العشوائي، التصدي لاستيراد القمح الفاسد والبذور الفاسدة إلا أنها تبرز جميعها المرحلة العصيبة التي يمر بها القطاع الفلاحي في تونس.

نقص مياه الري في ولاية المنستير

طفت أزمة نقص مياه الري في ولاية المنستير على السطح في السنوات الأخيرة حيث شهدت حصة الولاية من المياه نقصا فادحا. وتقدر هذه الكمية ب 7 مليون متر مكعب من مياه سد نبهانة تتحصل منها على أقل من مليون متر مكعب فقط. وسبب ذلك نقصا فادحا في مياه الري رغم مطالب الفلاحين المتكررة للولاية والسلط المعنية بإيجاد حل نظرا للتردي الكبير للمحصول. وتجدر الإشارة أن ولاية المنستير أول منتج للباكورات على المستوى الوطني وذلك بنسبة 47 %. ويقدر عدد المناطق السقوية ب1846 منطقة بين خاصة وعمومية.

وفي 17 أكتوبر 2018 نفذ الفلاحون وقفة احتجاجية كبيرة أمام مقر ولاية المنستير وقاموا بقطع الطريق المؤدي إلى الولاية نظرا للتجاهل الكبير الذي قوبلوا به من قبل وزارة الفلاحة والمسؤولين الجهويين. ولا زالت المشكلة إلى اليوم تراوح مكانها وتتكرر في الفترة بين سبتمبر وأكتوبر من كل سنة دون البحث في حلول جذرية والاقتصار على حلول وقتية لامتصاص غضب الفلاحين.

وقفة احتجاجية أمام مقرولاية المنستير في 17 أكتوبر 2018

قضية البذور الفاسدة في مدينة بنبلة

اكتشف فلاحو المناطق السقوية بمدينة بنبلة من ولاية المنستير منذ شهر نوفمبر 2020 مرضا غير معروف في مشاتل الفلفل وبالتوجه للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمنستير لاتخاذ الاجراءات اللازمة تبين أنه فيروس غير معروف ويجب القيام بعملية اتلاف كاملة للمحصول وتم اتخاذ هذا القرار دون التشاور مع الفلاحين أو النظر لكميات الخسائر التي سيتكبدونها.

وتعد المنطقة السقوية ببنبلة الأكثر تضرراً بالفيروس حيث أتلف فيها حوالي700 بيت مكيفة ل 400 فلاح.

ويعتبر قرار الإتلاف الصادر عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية قرارا عشوائيا راجع بالأساس إلى نقص المراقبة والإحاطة بالفلاحين في مختلف مراحل الإنتاج انطلاقا من التزود بالبذور. كما مثل عدم مراعاة الخسائر التي تكبدها الفلاحون جراء هذا الفيروس وغياب التعويضات أو البدائل بعد إتلاف البيوت السبب الرئيسي لاندلاع الموجة الاحتجاجية الكبيرة من قبل الفلاحين يوم 03 ديسمبر التي قاموا خلالها بغلق طرقات مدينة بنبلة قبل أن يصعدوا احتجاجهم من خلال التحول إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمنستير والقيام بوقفة احتجاجية داخلها .

وعلى إثر هذا الاحتقان والشلل في المدينة، قامت مصالح الإدارة العامة لحماية المنتجات الفلاحية بوزارة الفلاحة برفع عينات للقيام بالتحاليل اللازمة يوم 5 ديسمبر تبين على إثرها وجود العديد من أنواع الفيروسات الغير معروفة سابقا ضمن الآفات الفلاحية. ورغم ثبوت التحاليل على أن البذور المستوردة هي سبب هذه الكارثة التي حلت بالفلاحين إلى أن وزارة الفلاحة لم تتخذ إلى حد اليوم أي موقف واضح ولم تتدخل ضد الماركات المنتجة للبذور المستوردة. ويبرز من خلال هذه الحادثة غياب دور الدولة في مراقبة البذور والمشاتل المستوردة وهو ما يعمق أزمة السيادة الغذائية في تونس حيث أصبحت منظومتنا الفلاحية غير قادرة على إنتاج بذور أصلية آمنة تحمي الفلاحين من مخاطر الفيروسات وتحمي صحة المستهلك.

ليست هذه المرة الأولى التي تتسبب فيها بذور أجنبية في كارثة مشابهة مما يدل على تهاون الدولة في القيام بدورها الرقابي على البذور والمشاتل وتفاقم تبعيتنا للخارج مع التخلي الممنهج عن بذورنا الأصلية المقاومة للآفات ودفع الفلاحين نحو استغلال البذور الأجنبية بدعوى انتاجيتها العالية دون الأخذ بعين الاعتبار ما تحمله من مخاطر على المحاصيل مما يجعل الفلاحة التونسية في تبعية للشركات العالمية لإنتاج وتجارة البذور.

تحرك اهالي أولاد جاب الله من ولاية المهدية

شهدت منطقة اولاد جاب الله من معتمدية ملولش بولاية المهدية في بداية شهر فيفري 2021 موجة غضب عارمة نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار الأعلاف والنقص في التزويد واحتكار العلف من قبل الشركات الكبرى. وتعتبر منطقة أولاد جاب الله منطقة فلاحية بامتياز من انتاج نباتي وإنتاج حيواني وتعد من أكثر المناطق في الجمهورية انتاجا للحليب حيث تنتج 40 ألف لتر يوميا. وعرفت أسعار الاعلاف مع بداية سنة 2021 غلاءا في سعر كيس العلف ليقفز من 40 دينار الى 55 دينار بالإضافة إلى النقص

الفادح مما مثل مشكلة كبيرة خاصة وأن البقرة تستهلك حوالي 8 اكياس علف في الشهر لنتج تقريبا 20 لتر من الحليب يوميا. ومع الغلاء والنقص الفادح في العلف، واجه الفلاحون صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ويقوم الفلاحون بشراء العلف من المجمع الفلاحي الذي على الرغم من كونه مدعوما من قبل الدولة، فإنه يبيع العلف بأسعار مرتفعة للمربين كما يقوم بشراء الحليب منهم. ويجد الفلاح نفسه في الأخير مديونا للمجمع حيث أنه بالكاد ينجح في تغطية رأس مال الإنتاج.

وتعرف منطقة أولاد جاب الله بالإضافة الى ذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي مع غياب شبه تام لمؤسسات الدولة من إدارات ومكتب بريد وضعف البنية التحتية من انارة وطرقات بالإضافة الى أماكن الترفيه. وأمام كل هذا الظلم المسلط اجتماعيا واقتصاديا، قام الأهالي بعديد التحركات الاحتجاجية انطلقت يوم 9 فيفري 2021 امام مقر ولاية المهدية دون تجاوب من قبل السلطة. وفي 10 فيفري قام الاهالي بالتصعيد من خلال غلق الطريق. عندها قام معتمد الجهة باستدعائهم للتفاوض ولمحاولة اخماد الحراك، لكن اليوم انتهى بجملة من الاعتقالات في صفوف الأهالي. عندها قام الأهالي بالتصعيد ودخلت مدينة اولاد جاب الله في معركة حقيقية مع البوليس تم التدخل فيها بشكل أمني كبير خلال ثلاثة ايام متواصلة. ويعبر عن ذلك محمد فلاح من المنطقة بقوله: **" نحنا 5 ألاف ساكن ضربونا ب 9000 كعبة لاكريموجان...."**.

وبعد التفاعل الكبير من منظمات المجتمع المدني، تم اقتراح اجتماع للتفاوض في ولاية المهدية قدم خلاله الاهالي اقتراحاتهم بإنشاء تعاضدية فلاحية لمواجهة كل هذه المشاكل وتجميع صغار الفلاحين بالمنطقة للتصدي لتغول بارونات الفساد. إلا أن مقترحهم لم يجد صدى لدى المسؤولين.

تحرك مدينة البقالطة ضد الاستيراد العشوائي

شهدت مدينة البقالطة من ولاية المنستير تحركا احتجاجيا كبيرا لفلاحي الجهة ضد قرار الاستيراد العشوائي للخضروات في أواخر شهر فيفري 2021حيث قاموا بغلق الطرق المؤدية الى المدينة لمدة يومين طالبوا خلالها بوقف الاستيراد العشوائي للخضر الذي يضر بشكل مباشر بمورد رزقهم خاصة وأن الخضر المستوردة موجودة في السوق المحلية ولا حاجة لاستيرادها. وأكد الفلاحون على ان لوبيات الفساد التي تقوم بالتوريد تضرب مقومات منظومة القطاع الفلاحي ككل.

صور من تحرك 18 فيفري 2021

وأمام النوعية المتردية للخضر المستوردة من طماطم وفلفل، يجد الفلاح التونسي نفسه عاجزا عن منافسة فارق الأسعار مما يدفعه الى اتلاف المحصول او بيعه بأسعار زهيدة ليتكبد بذلك خسارة أكبر.

وقفة احتجاجية تضامنية مع الفلاحين

نظمت مكونات المجتمع المدني بتونس وقفة احتجاجية تضامنية مع الفلاحين في مختلف جهات الجمهورية أمام مقر وزارة الفلاحة في 19 فيفري 2021 مساندة للتحركات الأخيرة ضد نقص العلف والتوريد العشوائي للخضروات.

وقفة 19 فيفري 2021 أمام وزارة الفلاحة

أزمة السيادة الغذائية في تونس وتبعاتها

مفاهيم

يقوم النظام الغذائي العالمي حاليا على سياسات الأمن الغذائي وتحكم وهيمنة الشركات العالمية ونمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي والتراجع المستمر لحق الشعوب في تأمين غذائها دون الخضوع لتحكم الأطراف الفاعلة في سوق الغذاء العالمية التي تشهد نموا متصاعدا منذ تسعينات القرن الماضي ساعية إلى تأمين مصالحها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح. كما يتميز الواقع الحالي بالكثير من الجدل حول أهم المفاهيم المرتبطة بالحق في الغذاء (السيادة الغذائية، الاكتفاء الغذائي، الأمن الغذائي)، التي تعكس تناقض الرؤى الإيديولوجية وتضارب مصالح مختلف الأطراف المتدخلة في النظام الغذائي العالمي.

أما السيادة الغذائية هي حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيا من خلال أساليب سليمة بيئية ومستدامة، وهو ما يعني حقها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسبة للظروف الخاصة بها. وترتبط السيادة الغذائية بجملة من المبادئ الأساسية تهدف إلى تأمين الحق في الغذاء وهي:

- اعتبار الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق حياتي لا يجب أن يخضع لمنطق اقتصاد السوق.
- تكريس أولوية الإنتاج على الزراعات المحلية.

- حق الدول في إتباع إجراءات حمائية من الواردات الغذائية الرخيصة.
- الاعتراف بحقوق الفلاحين الذين يؤمنون دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي والغذائي.

وبناء على هذا المفهوم فإن السيادة الغذائية هي محاولة لوضع إستراتيجية بديلة هدفها تفكيك النظام الغذائي العالمي الحالي الذي يتميز بهيمنة منطق التجارة الدولية والقيمة التبادلية المعتمدة على التسليع وهيمنة الشركات الكبرى على أدوات الانتاج الغذائي ونهب الثروات وتحقيق الربح الأقصى. لذلك فإن السياسات المبنية على السيادة الغذائية تختلف تماما عن السياسات القائمة على الاكتفاء الغذائي الذاتي، الذي يعرف بقدرة الدولة بما تملكه من موارد وإمكانيات على إنتاج السلع والأصناف الغذائية محليا بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي على هذه السلع. مفهوم يركز على تقليص حجم الواردات الغذائية وتطوير قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الغذائية الطارئة واضطرابات تجارة الغذاء العالمية، بالإضافة الى دعم وتطوير جودة المنتجات، مما يقود الى التحول من دولة موردة ومستهلِكة فقط الى دولة منتجة ثم مصدرة، ولعل أهم هدف لسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي هو تقليل التبعية الاقتصادية وبالتالي تقليل التبعية السياسية للدول المنتجة للغذاء عن طريق زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع الغذائية ذاتيا. فهذه السياسة تركز على الجانب الكلي من الاكتفاء الذاتي،عبر استخدام تقنيات الثورة الخضراء التي أضرت بالبيئة وأدت إلى التخلي عن البذور المحلية مما أضر بالتنوع البيولوجي والسيادة على البذور.

كما تختلف السيادة الغذائية أيضا عن الأمن الغذائي الذي يقوم على تأمين الغذاء من أي مصدر (الإنتاج - الاستيراد - المساعدة الغذائية) وعلى النتائج الكلية (توفر غذاء صحي وآمن من أي مكان وفي أي ظروف). فمفهوم الأمن الغذائي يُعرَّف حسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بـ "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتيْن، بما يلبّي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". فجوهر مفهوم الأمن الغذائي يتلخّص في توفير الغذاء، دون الخوض في سبل وإمكانيات توفيره. فالأمن الغذائي جاء كتعويض لمفهوم الاكتفاء الذاتي الذي اقترن

بموجات التحرر الوطني التي جعلت من مهمة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء على رأس اهتماماتها.

ويستبعد مفهوم الأمن الغذائي المسؤولية الإلزاميّة للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية، فيما يقترح بالمقابل أن تعوّض سياسة استيراد المواد الغذائية مهام إنتاجها محليا. وقد تبدو هذه الفكرة حلًا لمشكل الغذاء في العالم إلّا أنّها تنطوي في حقيقة الأمر على آليات تؤدي إلى تفقير وتجويع الشعوب وسلبها سيادتها، وذلك عبر تغيير منظومة الإنتاج الفلاحي من منظومة ذات أبعاد معاشية واجتماعية وإنسانية وبيئية إلى منظومة تقوم على النمط الإنتاجي والربحي في إطار ما يعرف بالفلاحة التجارية (l'agrobusiness). وهذا النمط الإنتاجي الجديد لا يمثل سوى آلية سلب وانتزاع وإخضاع إضافة إلى الانعكاسات التي تخلفها سياسات الاستيراد على مدخرات الشعوب وعلى بنى الإنتاج الفلاحي المحلي والوطني وخصوصا على صغار ومتوسطي الفلاحين، بسبب ضعف القدرات التنافسية وفرض التخصص في منتجات زراعية ثانوية تصديرية أكثر ربحية والتخلي عن البذور المحلية لصالح البذور المستوردة والمعدَلَّة جينيا.

سياسات فلاحية ترسخ للتبعية

بالنظر إلى هذه المفاهيم تواجه البلاد التونسية تفاقم أزمة الحق في الغذاء الذي أصبح مهددا في ظل تفاقم التبعية الغذائية وتراجع السيادة الغذائية التونسية، فأكثر من 50 % من الاحتياجات الغذائية يتم توريدها. وتعود أسباب الفجوة الغذائية إلى جملة من الأسباب الهيكلية والظرفية المرتبطة بتطور السياسات الفلاحية وتغير إستراتيجية الدولة في هذا المجال حسب تغير منوال التنمية المعتمد منذ الاستقلال إلى جانب تزايد الطلب بسبب النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها وضعف هياكل الإنتاج الزراعية.

إنّ السياسات الفلاحية المعتمدة حاليا لا تستطيع أن تحقق الأمن الغذائي بل هي تنخرط في إطار إستراتيجية اقتصاد السوق بهدف جني الأموال والأرباح بالإفراط في استغلال الثروات الطبيعية والاستغلال المفرط للفلاحين الصغار.

لذلك لا بد من مراجعة المرتكزات الفكرية والمسلمات المتداولة حول نظام الإنتاج الزراعي وتجارة المواد الفلاحية التي تقوم على إعطاء الأولوية للإنتاج الموجه للتصدير على حساب حاجيات السوق الداخلية، وضرورة تغيير هذه السياسات بهدف تحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر تقليص تصدير المواد الغذائية ذات الجودة العالية مثل زيت الزيتون والتمور والغلال والباكورات[1] والتخلي عن توريد مواد غذائية ذات جودة رديئة تتسبب في تدهور صحة المواطن والحد من النزوح وزيادة مساحة الأراضي الزراعية الدولية المؤجرة للفلاحين والمستثمرين للزيادة في الإنتاج الفلاحي للمواد الأساسية خاصة الحبوب والعلف خاصة وأن التغطية الحالية لا تتجاوز 50 % من الاستهلاك.

إن السياسات الحالية هي امتداد لسياسات المستعمر التي تقوم على توجيه الفلاحة التونسية لتلبية حاجيات السوق الأوروبية واستنزاف الثروات الطبيعية لاستخراج القيمة المضافة وانتزاعها لفائدة المستعمر.

فمثلا في سنة 2018 وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج فقد القطاع أكثر من 12000 فلاحا تخلوا عن العمل الفلاحي، كما أن العديد من صغار الفلاحين في الشمال الغربي تخلوا عن الزراعات الكبرى لفائدة الزراعات المصدرة. إنّ أزمة توفير بعض المواد الأساسية مرتبطة أساسا بتفاقم التداين وشدة احتكار عدد من الشركات سوق تموين هذه المواد. إضافة إلى رفض البنوك تمويل الدواوين والمنشات العمومية المتخصصة في استيراد هذه المواد الحيوية مثل ديوان الحبوب الغارق في التداين. والملاحظ أنّ الأزمة في تفاقم رغم أنّ الميزانية المخصصة للدعم والتدخلات الاجتماعية تراجعت بنسبة 12.4

[1] ما يروج حول امتيازات المقارنة لتونس في مجالات زيت الزيتون والتمور لا يستفيد منها المنتجون الحقيقيون بل كبار المحتكرين للتصدير

% إذ انخفضت من 1775 م د في مارس 2020 الى 1554 م د في مارس 2021. كما أنّ أسعار المواد المدعومة باستثناء المحروقات لم تسجل ارتفاعا. وبلغ حجم الدعم في ميزانية 2021 أكثر من 3000 م د منها 2400 م د للمواد الغذائية الأساسية (حبوب،زيوت...) وأغلب الدعم محمول على المؤسسات الوطنية مثل البنك الوطني الفلاحي الذي يمول توريد الحبوب من قبل ديوان الحبوب. فديون الديوان بلغت أكثر من 3300 م د لدى البنك الوطني الفلاحي (BNA) وهو ما يمثل حوالي 22 % من إجمالي ديون حرفاء البنك وأكثر من 25 % من الأموال الذاتية الصافية للبنك أصبحت موجهة لتمويل غذاء التونسيين وبالتالي زيادة أرباح الشركات المحتكرة لتوريد وإنتاج هذه المواد.

تؤكد هذه الأرقام أنّ التبعية الغذائية في مجال الحبوب أصبحت عالية جدا فبين 2008 و 2018 بلغت 57.35% وبلغت نسبة توريد الحاجيات الاستهلاكية من القمح اللين 84.21 % خلال العشرية الأخيرة و 40.69 % للقمح الصلب و 50.81% للشعير.

إنّ إهمال قطاع الحبوب أصبح معضلة كبيرة تهدد غذاء التونسيين ومن مظاهر ذلك اضطراب في توزيع الأسمدة بسبب أزمة الفسفاط، واحتكار البذور والأدوية والمبيدات اللازمة للزراعة من قبل عدد محدد من الشركات التي تحتكر كل الأنشطة المتعلقة بالحبوب من الإنتاج الى الترويج والتصدير. الأوضاع ازدادت سوءا بسبب تلكأ الحكومة في استيراد المدخلات الفلاحية مفضلة توريد الحبوب كمنتوج نهائي لأسباب مجهولة رغم ارتفاع الكلفة. وقد نتج عن ذلك ارتفاع عجز الميزان الغذائي سنة 2019 حوالي ثلاث مرات 1395 م د مقابل 476 م د سنة 2018 كما تراجعت نسبة التغطية في نفس الفترة من 91.1 % سنة 2018 إلى 75.3 % سنة 2019. كما سجلت قيمة الصادرات الغذائية تراجعا ب 13% (4.2 م دينار) مقابل ارتفاع قيمة الواردات الغذائية ب 5.4% (5.6 م دينار) ويعود ذلك الى الارتفاع الكبير لواردات الحبوب بسبب ارتفاع أسعارها في السوق الدولية. وتزامن كل ذلك مع تراجع مستمر لمعدل استعمال البذور المحلية من 65 % في 1975 الى 25% في 2004 و 5% حاليا.

إنّ التبعية المفرطة للخارج والسيادة أصبحت نسبية في مجال القمح الصلب في بلد يعتبر من أكثر البلدان استهلاكا للمعجنات في العالم. حيث نسجل 3 خبزات مستوردة على 4 خبزات مستهلكة. وهذا ما يؤكد أن هناك لوبيات تضغط في اتجاه مواصلة نفس السياسات القائمة على التوريد رغم أننا نملك بذورا أصلية ذات مردودية عالية ومقاومة للجفاف. إضافة إلى أنّ القوانين والسلطات في تونس لا تعير هذه المسألة أي اهتمام بل تتجه الى التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على السوق وتحتكر الغذاء وتدمر منظومات الإنتاج المحلية لتفرض منتوجات غذاء رديئة بالتحالف مع المحتكرين من كبار التجار والمنتجين لهذه المواد في البلاد.